A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

H/LD/WG/15/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ :23 يوليو 2026

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية
الدورة الخامسة عشرة
جنيف، من 26 إلى 28 أكتوبر 2026

إمكانية إيداع تصاميم حسب كلّ تعيين في الطلب الدولي

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

مقدمة

1. يجوز أن يتضمن الطلب الدولي عدة تصاميم وأن يُعيّن أي عدد من الأطراف المتعاقدة حسب الرغبة؛ ومع ذلك، فإن جميع التصاميم المدرجة في الطلب تسري على قدم المساواة على جميع الأطراف المتعاقدة المعينة.

2. قد يوفر إدخال إمكانية إيداع التصاميم حسب التعيينات مزيدًا من المرونة للمتقدمين عند السعي للحصول على حماية التصاميم على الصعيد الدولي. تتناول هذه الوثيقة مزايا إدراج هذه الإمكانية في الطلب الدولي، وتدعو "الفريق العامل المعني بالتطور القانوني لنظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية" (المشار إليه فيما يلي بـ"الفريق العامل") إلى النظر في هذه المسألة.

معلومات أساسية

3. نوقشت لأول مرة إمكانية السماح لمقدمي الطلبات بإيداع تصاميم حسب كل تعيين في الطلبات الدولية عندما انضمت بعض السلطات المختصة بالفحص، ولا سيما جمهورية كوريا، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إلى وثيقة جنيف (1999) لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليها فيما يلي بـ"وثيقة جنيف")[1].

[1] دخلت وثيقة جنيف حيز التنفيذ في جمهورية كوريا في 1 يوليو 2014، وفي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في 13 مايو 2015.

4. أدى انضمام هذه السلطات القضائية المختصة بالفحص إلى احتمال زيادة عدد حالات الرفض في نظام لاهاي لسببين رئيسيين. أولاً، كانت هذه الولايات القضائية تشترط مستويات أعلى من الإفصاح عن التصميم مقارنةً بما كان سائدًا في الأطراف المتعاقدة الأخرى في ذلك الوقت[2]. ثانياً، أصدرت بعض تلك الولايات القضائية إعلاناً بموجب المادة 13(1) للحفاظ على متطلبات الوحدة المحلية للتصميم. تسمح المادة 13(2) لهم بإصدار قرارات رفض في حالة عدم الامتثال للمتطلبات الخاصة بكل منهم.

5. وبناءً على ذلك، واستجابةً لهذه المخاوف، نظر الفريق العامل، في دورته الخامسة عام 2015، في اقتراح بإدراج هذه الإمكانية في "اللائحة التنفيذية لوثيقة جنيف (1999) لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية"[3](المشار إليها فيما يلي بـ "اللائحة التنفيذية") من خلال مفهوم "القيود المتزامنة في الطلبات الدولية"[4]. وستتيح هذه الآلية للمتقدمين تكييف إيداعاتهم وفقًا لمتطلبات الإفصاح المحددة ومتطلبات وحدة التصميم في مختلف الولايات القضائية، مما يقلل من احتمالية رفض الإيداعات.

6. وأبدى الفريق العامل تأييده بشكل عام لفكرة منح المتقدمين مزيداً من المرونة بهذه الطريقة. ومع ذلك، كان هناك توقع في ذلك الوقت بأن مجموعة واحدة وموحدة من نسخ التصاميم ستكون مناسبة لجميع الأطراف المتعاقدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أيد الفريق العامل اقتراحاً يقضي بوضع مبادئ توجيهية بشأن الإفصاح عن التصاميم الصناعية، وقد قُدم هذا الاقتراح خلال الدورة نفسها[5]. وعلاوة على ذلك، ففي حين أقر الفريق العامل باحتمال زيادة حالات الرفض بسبب عدم الامتثال لمتطلبات وحدة التصميم، إلا أنه ظل من غير المؤكد ما إذا كانت هذه الزيادة ستتحقق فعليًا[6].

7. ولذلك خلص الرئيس إلى أنه، على الرغم من تأييد بعض الوفود لمفهوم القيود المتزامنة في الطلبات الدولية، فإن مناقشة هذا الموضوع سابقة لأوانها، نظراً لعدم توفر خبرة كافية حتى الآن فيما يتعلق بقرارات الرفض الصادرة عن مكاتب الفحص. وأشار الرئيس إلى أنه يمكن تقييم الحاجة إلى مثل هذا المفهوم بشكل أفضل في الدورات المقبلة[7].

التطورات التي طرأت منذ الدورة الخامسة للفريق العامل

8. منذ الدورة الخامسة للفريق العامل في عام 2015، أدت التطورات التي طرأت على نظام لاهاي وممارسات إيداع التصاميم إلى تجديد اهتمام المستخدمين بهذه المسألة. لم يتحقق التوحيد المتوقع للمتطلبات الخاصة بتطبيقات التصميم المتعددة، وزاد عدد الإعلانات المقدمة بموجب المادة 13(1). وفي الوقت نفسه، أدت التطورات التكنولوجية إلى ظهور أنواع جديدة من التصاميم، كما تطورت احتياجات المستخدمين. تتعامل الأطر القانونية الوطنية مع هذه التطورات بطرق مختلفة ووتيرة متفاوتة.

تزايد عدد الإعلانات المقدمة بموجب المادة 13(1)

9. منذ عام 2015، أصدرت ثماني أطراف متعاقدة إضافية إعلانًا بموجب المادة 13(1)، ليصل العدد الإجمالي إلى 12 طرفًا حتى وقت كتابة هذه الوثيقة[8]. علاوة على ذلك، تصدر معظم تلك الأطراف المتعاقدة قرار رفض وفقاً للمادة 13(2) كلما لم تُستوفَ متطلبات وحدة التصميم، وعندئذٍ يجب استبعاد أي تصميم إضافي يتعارض مع المتطلبات المعمول بها من التسجيل الدولي من خلال إجراء يُتبع أمام المكتب المعني[9].

10. وكما ذُكر سابقاً، لم يكن هذا التطور متوقعاً عندما نظر الفريق العامل، في دورته الخامسة، في قدرة مقدمي الطلبات على إيداع التصاميم حسب تعيينات مختلفة[10]. من المتوقع أن يزداد عدد حالات الرفض الصادرة بموجب المادة 13(2) مع تزايد عدد الأطراف المتعاقدة المحتملة التي تفكر في الإدلاء بإعلان بموجب المادة 13(1).

---

[2] تسمح القاعدة 9(3) من اللائحة التنفيذية لأي طرف متعاقد بأن يطلب تقديم صور محددة للمنتج عن طريق إصدار إعلان. وعلاوة على ذلك، تسمح القاعدة 9(4) لأي طرف متعاقد برفض آثار التسجيل الدولي على أساس أن النسخ الواردة في التسجيل الدولي غير كافية للكشف عن التصميم بالكامل.

[3] في ذلك الوقت، كانت اللائحة التنفيذية المعمول بها تحمل عنوان "اللائحة التنفيذية لوثيقة 1999 ووثيقة 1960 لاتفاق لاهاي".

[4] انظر الوثيقة H/LD/WG/5/5.

[5] انظر الوثيقة H/LD/WG/5/4، وكذلك الوثيقة H/LD/WG/5/7، "ملخص الرئيس"، الفقرات من 18 إلى 20. تم نشر "إرشادات حول إعداد وتقديم النسخ من أجل تجنب أي رفض محتمل من قبل مكاتب الفحص على أساس عدم كفاية الكشف عن التصاميم الصناعية" في أغسطس 2016. انظر المذكرة الإعلامية رقم 2016/9.

[6] لم تكن معظم الأطراف المتعاقدة التي أصدرت إعلاناً بموجب المادة 13(1) تصدر، في ذلك الوقت، قرارات رفض. انظر الحاشية 2 للوثيقة H/LD/WG/5/5.

[7] انظر الوثيقة H/LD/WG/5/7، "ملخص الرئيس"، الفقرتان 21 و22.

[8] إستونيا (2003)، قيرغيزستان (2003)، رومانيا (2003)، طاجيكستان (2012)، الولايات المتحدة الأمريكية (2015)، والاتحاد الروسي (2018)، فيتنام (2019)، والمكسيك (2020)، والصين (2022)، والبرازيل (2023)، وأوزبكستان (2025)، والمملكة العربية السعودية (2025) قد أصدرت إعلانات من هذا القبيل. ويُستثنى من ذلك سنغافورة واليابان والجمهورية العربية السورية، التي سحبت إعلاناتها.

[9] انظر الجدول الوارد في الصفحة الأخيرة من "إرشادات بشأن إدراج تصاميم متعددة في طلب دولي بهدف تجنب حالات الرفض المحتملة"، وكذلك "دليل نظام لاهاي".

[10] انظر الفقرة 6 من هذه الوثيقة. وفي الواقع، لم يتلق المكتب الدولي ويسجل سوى عدد قليل من حالات الرفض الصادرة بموجب المادة 13(2) في عام 2015.

11. وفي ظل هذه الخلفية، ناقش الفريق العامل، في دورته الثالثة عشرة التي عُقدت في عام 2024، الوثيقة H/LD/WG/13/3، المعنونة "الجوانب الموضوعية المتعلقة بتطوير نظام لاهاي"، والتي عرضت العديد من التحديات والفرص التي يواجهها نظام لاهاي. تناول الموضوع 2 من تلك الوثيقة الميزة المحدودة لإيداع طلبات تصميم متعددة عند تعيين الأطراف المتعاقدة التي أصدرت إعلانًا بموجب المادة 13(1)، مشيرًا بشكل خاص إلى العبء المتمثل في تعيين ممثل محلي للرد على الرفض، والامتثال لمتطلبات الطلبات الفرعية المحلية، وما يترتب على ذلك من فقدان الإدارة المركزية[11].

12. ومع ذلك، لم يتمكن الفريق العامل من التوصل إلى حل شامل، ويرجع ذلك أساسًا إلى اختلاف النظم المحلية بين الأطراف المتعاقدة، لكنه "*اتفق على مواصلة المناقشات في دورة مقبلة*"[12].

تزايد عدد الأطراف المتعاقدة التي تقبل إيداعات التسجيل متعددة الفئات

13. لقد وسّعت البيئة الرقمية مفهوم المنتج ليتجاوز شكله المادي ليشمل العناصر الرقمية، مثل واجهات المستخدم الرسومية (GUIs). ومع ذلك، فإن عناصر التصميم الرقمي تندرج عادةً ضمن فئة مختلفة في تصنيف لوكارنو عن التجسيد المادي للتصميم. وهذا يعني أنه، في كثير من الحالات، لا يمكن إيداع طلب حماية لعناصر التصميم المختلفة لنفس المنتج في طلب واحد في إطار نظام التسجيل أحادي الفئة. ونتيجة لذلك، اعتمد عدد متزايد من الأطراف المتعاقدة مؤخرًا نظام الإيداع متعدد الفئات أو تدرس القيام بذلك[13].

14. وفي ظل هذه الخلفية، سينظر الفريق العامل في الدفعة الحالية في الوثيقتين H/LD/WG/14/3 و H/LD/WG/15/2، اللتين تقترحان تعديلات على اللائحة التنفيذية لإلغاء شرط الفئة الواحدة[14].

15. ورغم أن إلغاء شرط الفئة الواحدة من شأنه تعزيز مزايا نظام لاهاي من خلال توفير مزيد من المرونة للمستخدمين، فإن مقدمي الطلبات سيظلون معرضين لخطر تلقي رفض من الأطراف المتعاقدة المعينة التي لا تزال تطبق شرط الفئة الواحدة[15]. ويمكن تجنب حالات الرفض هذه من خلال السماح لمقدمي الطلبات بالاستجابة للمتطلبات المختلفة للأطراف المتعاقدة عند إيداع الطلب.

الاختلاف في أنساق تصوير التصاميم

16. بالإضافة إلى ذلك، أدت التطورات التكنولوجية وأنواع التصاميم الجديدة إلى ظهور أنساق جديدة لتصوير التصاميم. كشفت دراسة استقصائية أجراها المكتب الدولي في عام 2025 عن تباين كبير بين مكاتب الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بقبول وتنظيم تنسيقات ملفات ثلاثية الأبعاد وملفات الفيديو[16].

17. على الرغم من أن عدد المكاتب التي تقبل حالياً تنسيقات ملفات ثلاثية الأبعاد وملفات الفيديو أو المستعدة لتنفيذها قليل نسبياً، فإن ردود المكاتب تشير إلى إدراك متزايد لأهميتها، لا سيما في ضوء التعقيد المتزايد للتصاميم الحديثة وتطور ممارسات الإيداع. وبناءً على ذلك، وافق الفريق العامل، في دورته الثالثة عشرة التي عُقدت في عام 2024، على *"مواصلة المناقشات في دورة مقبلة بشأن إمكانية إدخال ملفات ثلاثية الأبعاد وملفات الفيديو كأنساق جديدة لتصوير التصاميم"*[17].

18. وفي هذا السياق، فإن نتائج الاستطلاع، في حين تؤكد على الرغبة المشتركة في تحديث نظام لاهاي وتعزيز قدراته، تسلط الضوء أيضًا على الحاجة إلى اتباع نهج تدريجي وتعاوني[18].

19. إن تمكين مقدمي الطلبات من إيداع التصاميم حسب كل تعيين من شأنه أن يوفر حلاً عملياً لدعم الإدخال المتدرج والمتنوع لأشكال تمثيل التصاميم الجديدة، مما يتيح للأطراف المتعاقدة المختلفة دعم هذه الأشكال بالوتيرة التي تناسبها وفقاً لتشريعاتها وقدراتها[19].

---

[11] انظر الفقرة 13 من الوثيقة LD/WG/23/3.

[12] انظر الفقرة 11"2" من الوثيقة H/LD/WG/13/6 "ملخص الرئيس بالنيابة".

[13] انظر الفقرات من 6 إلى 11 من الوثيقة H/LD/WG/14/ 3.

[14] أُدرج هذا الموضوع لأول مرة في الوثيقة H/LD/WG/13/3 باعتباره الموضوع رقم 1.

[15] من شأن القاعدة الجديدة المقترحة رقم 8(ثانيا) أن تضع إطارًا يمكن بموجبه لأي طرف متعاقد أن يستمر في فرض شرط الفئة الواحدة وفقًا لتشريعاته المحلية.

[16] انظر الوثيقتين H/LD/WG/14/4 وH/LD/WG/14/4 Corr.. شارك 48 مكتبًا في الاستطلاع.

[17] انظر الوثيقة H/LD/WG/14/10 Rev.، "ملخص الرئيس"، الفقرة 13"2".

[18] انظر الفقرة 87 من الوثيقة H/LD/WG/14/4.

[19] على سبيل المثال، اعتبارًا من 1 يوليو 2026، يقبل مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) تنسيقات الملفات ثلاثية الأبعاد (OBJ وSTL) وتنسيق ملفات الفيديو (MP4) لتصوير التصاميم. لا يقبل مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) الجمع بين ملف ثلاثي الأبعاد وملف فيديو وصور ثنائية الأبعاد ثابتة. انظر قرار المدير التنفيذي للمكتب الأوروبي القرار رقم EX-26-03 بتاريخ 8 يونيو 2026، بشأن التواصل عبر الوسائل الإلكترونية.

بعض الاعتبارات

20. منذ أن نظر الفريق العامل في هذا الموضوع في عام 2015، شهدت الأوضاع تطوراً كبيراً، كما ورد في الفصل السابق. ولذلك، قد ترغب مجموعة العمل في إعادة النظر في هذه المسألة.

الفوائد المحتملة للمستخدمين

21. إن تمكين مقدمي الطلبات من إيداع التصاميم حسب كل تعيين على حدة من شأنه أن يوفر العديد من المزايا للمستخدمين، كما سيعزز مرونة نظام لاهاي وجاذبيته بشكل عام.

22. أولاً وقبل كل شيء، سيتمكن مقدمو الطلبات من قصر نطاق التصاميم التي تم إيداعها على أطراف متعاقدة محددة، ولا سيما تلك التي أصدرت إعلاناً بموجب المادة 13(1)، مع الاحتفاظ بميزة تقديم طلبات تصاميم متعددة تصل إلى 100 تصميم بالنسبة للأطراف المتعاقدة الأخرى المحددة[20].

23. ومن شأن هذه الآلية أن تتيح للمتقدمين أيضًا تكييف نماذج التصميم وفقًا لتعيينات مختلفة، مع مراعاة متطلبات الإفصاح في الأطراف المتعاقدة المعينة[21].

24. في كلتا الحالتين، سيتمكن مقدمو الطلبات من تحسين التكاليف الإجمالية للطلب من خلال دفع الرسوم المطلوبة فقط للتصاميم المشمولة في كل تعيين.

الآثار المحتملة

الآثار القانونية

25. إن إدخال إمكانية إيداع التصاميم حسب التعيينات في طلب دولي سيتطلب إجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية، بما في ذلك القاعدة 7 وربما القاعدة 12.

26. هناك سوابق لهذا النوع من المرونة في كل من نظامي لاهاي ومدريد. وبموجب نظام لاهاي، يتمتع حاملو الحقوق بالفعل بسلطة تقديرية في تحديد نطاق التجديد من خلال اختيار التصاميم لكل تعيين بموجب القاعدة 24(2)(أ) من اللائحة التنفيذية.

27. بموجب نظام مدريد، يُسمح لمقدمي الطلبات بتخصيص قائمة السلع والخدمات لكل تعيين، وفقاً للمادة 9(4)(أ)(13) من اللائحة التنفيذية للبروتوكول المتعلق باتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات.

الآثار المترتبة على الإيرادات

28. لا يُتوقع أن يكون لذلك أي تأثير فوري على إيرادات المكتب الدولي، حيث سيستمر تحصيل رسوم الطلب الأساسية لكل تصميم (أي بناءً على العدد الإجمالي للتصاميم والنسخ).

29. وبالمثل، لا يُتوقع أن يكون لذلك أي تأثير فوري على إيرادات الأطراف المتعاقدة، حيث سيستمر تحصيل رسوم التعيين لكل تصميم (أي بناءً على عدد التصاميم التي يشملها ذلك التعيين)[22].

---

[20] في حال اعتماد القاعدة الجديدة المقترحة 8(ثانيا)، سيتمكن مقدمو الطلبات أيضًا من قصر نطاق التصاميم المودعة على الأطراف المتعاقدة المعينة التي أصدرت إعلانًا بموجب تلك القاعدة، وذلك امتثالًا لشرط الفئة الواحدة.

[21] انظر الفقرة 14 من الوثيقة H/LD/WG/5/5. انظر أيضًا الفقرتين 18 و19 أعلاه.

[22] قد يحدث انخفاض طفيف في عدد التصاميم التي يشملها تعيين معين في الحالات التي يقصر فيها مقدمو الطلبات التصاميم المودعة على الأطراف المتعاقدة المعينة التي أصدرت إعلانًا بموجب المادة 13(1). ومع ذلك، فإن هذا الإجراء سيقتصر على تجنب دفع رسوم التعيين الخاصة بالتصاميم التي من المرجح أن تُرفض استناداً إلى شرط وحدة التصميم المعمول به، والتي لن تخضع بالتالي للفحص من قبل المكتب المعني.

الآثار التشغيلية

30. سيتطلب إدخال هذه الإمكانية إجراء تغييرات على عملية الفحص التي يقوم بها المكتب الدولي، فضلاً عن إجراء تعديلات على المواد والأدوات ذات الصلة، مثل واجهة إيداع البيانات الإلكترونية، ونظام الدعم الإداري الذي يستخدمه المكتب الدولي، وحاسبة رسوم نظام لاهاي *ونشرة التصاميم الدولية*.

31. وبالتالي، فإن مواصلة النظر في هذه المسألة تتطلب تقييمًا لكل من نطاق تلك التعديلات والتطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات اللازمة لدعمها.

32. *إن الفريق العامل مدعو إلى القيام بما يلي:*

"1" النظر في مضمون هذه الوثيقة، والتعليق عليه؛

"2" توضيح ما إذا كان يطلب من المكتب الدولي إجراء التقييم المشار إليه في الفقرة 31 واقتراح تعديلات على اللائحة التنفيذية لتمكين مودعي الطلبات من إيداع التصاميم حسب كل تعيين، وذلك لمواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة المقبلة.

[نهاية الوثيقة]